

Distr.: General
7 August 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أكتب إليكم بشأن تمويل المحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون.

عملاً بالمادة ٣ من الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة سيراليون بشأن إنشاء محكمة خاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون، تخصص المصروفات التي تتكبدها المحكمة من التبرعات المقدمة من المجتمع الدولي، ويجوز للطرفين ولجنة الرقابة دراسة الوسائل البديلة لتوفير التمويل للمحكمة. وقد أبلغتني لجنة الرقابة أن المحكمة ستستنفد تمويلها في نهاية عام ٢٠١٩ وأنه من غير المتوقع، بالرغم من جهود جمع الأموال التي ستتواصل، أن تكون هناك تبرعات تكفي لتمويل عمليات المحكمة بعد عام ٢٠١٩.

وقد أنشئت محكمة تصريف الأعمال المتبقية عملاً بولاية من مجلس الأمن وتضطلع بالمهام المتبقية للمحكمة الخاصة لسيراليون منذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وتشمل هذه المهام الإشراف على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة ضد الأشخاص الذين أدانتهم المحكمة الخاصة؛ وتوفير الحماية والدعم للشهود والضحايا؛ وحفظ وإدارة محفوظات المحكمة الخاصة؛ والرد على طلبات هيئات الادعاء الوطنية بالحصول على الأدلة؛ والرد على الطلبات المقدمة من السلطات الوطنية فيما يتصل بطلبات الحصول على تعويضات؛ وإعادة النظر في أحكام الإدانة والبراءة؛ وإجراء الدعاوى المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة؛ وتوفير محامي الدفاع والمعونة القضائية من أجل تسيير الدعاوى المعروضة على محكمة تصريف الأعمال المتبقية؛ ومنع المحاكمة مرتين على الجرم ذاته.

ومحكمة تصريف الأعمال المتبقية هي مؤسسة قليلة الموارد تعمل بعدد صغير من الموظفين. ورئيس قلم المحكمة هو الوحيد من بين كبار الموظفين الذي يعمل على أساس التفرغ، فيما يتقاضى القضاة والمدعي العام ووكيل الدفاع الرئيسي أجورهم بما يتناسب مع العمل المنجز فعلاً. وبغية مواصلة تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن، وضعت محكمة تصريف الأعمال المتبقية مكتبها في لاهاي في موقع مشترك ويتلقى الدعم الإداري، على أساس استرداد التكاليف، من الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين. وفي هذا الصدد، طلبت الجمعية العامة مني كفالة أن تواصل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين تقديم الدعم اللوجستي والإداري إلى محكمة تصريف الأعمال المتبقية، على أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء، ودون المساس بولاية كل من هذين الكيانين.

ويقوم كبار المسؤولين في المحكمة بجمع التبرعات منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وقد اعتمدوا لذلك نهجاً أكثر ابتكاراً بهدف توسيع قاعدة الجهات المانحة للمحكمة. وعلاوة على ذلك، وفي أيار/مايو



٢٠١٩، وجّهت رسالة إلى جميع الدول الأعضاء ملتمساً فيها تقديم تبرعات للمحكمة. وحتى الآن، تبرعت دولتان من الدول الأعضاء بما مجموعه ٢٠٠ ٦١ دولار في عام ٢٠١٩، وأنا ممتن لذلك. ولم تقدّم أي مساهمات أو تُقَطَّع أي تعهدات لميزانية المحكمة للسنة المالية ٢٠٢٠.

وتساعد محكمة تصريف الأعمال المتبقية على تعزيز سيادة القانون والتبرعات المقدمة للمحكمة الخاصة من أجل تحقيق السلام والأمن في سيراليون والمنطقة. وإن لم تتمكن محكمة تصريف الأعمال المتبقية من تأمين أية أموال فلن يكون في وسعها الوفاء بولايتها الهامة. ومن شأن فشل هذه المحكمة أن يحجّم إرث محكمة تصريف الأعمال المتبقية ويقوض بشدة الإنجازات التي تحققت سعياً إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم الدولية الخطيرة التي ارتكبت في سيراليون.

في ضوء ما تقدم، أعتمد الاقتراح على الجمعية العامة إتاحة تكاليف محكمة تصريف الأعمال المتبقية لعام ٢٠٢٠ من خلال إعانة في إطار الميزانية البرنامجية المقدرة.

وهذه الإعانة تدبير مؤقت لمعالجة الحالة المالية الراهنة. وطلبت الجمعية العامة مّي في القرار A/٧٣/٢٧٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ أن أوصل تحليل الخيارات المتعلقة بالترتيبات الطويلة الأجل لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية. وسوف أوصل التشاور مع حكومة سيراليون ولجنة الرقابة التابعة لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية والجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن ترتيبات التمويل البديلة المحتملة. وسأواصل المشاورات لكفالة استمرار الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في توفير الدعم اللوجستي والإداري لمحكمة تصريف الأعمال المتبقية، على أساس استرداد التكاليف، حسب الاقتضاء، ودون المساس بولاية المؤسسات.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش